

السؤال الأول (04 نقاط): قدم شرحا موجزا لما يلي:

الوساطة المالية: هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من وحدات الفائض المالية إلى وحدات العجز المالي. (01 نقطة).

المضاعف النقدي Diposite Multiplier : مقدار الزيادة في حجم الودائع المشتقة و التي يمكن أن توفرها البنوك التجارية من خلال الودائع الأولية. (01 نقطة).

سوق الخصم : سوق الخصم هو السوق الذي يتم فيه خصم أدوات الائتمان قصيرة الأجل، و من أهمها: الأوراق التجارية العادية (الكمبيالات و السندات الأذنية)، القبولات المصرفية، أدوات الخزنة (01 نقطة).

خلق النقود: هو عملية تنقيد للديون، اذ ان عملية خلق النقود تعتمد على تنقيد الأصول الحقيقية و النقدية و إعطاء مقابلها نقودا قانونية (01 نقطة).

السؤال الثاني (09 نقاط): أجب بنعم أو لا مع التعليل

01.5 نقطة

1. يقصد بالسيولة المحلية الاجالية كل الودائع و سندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية، والتوظيفات لا جل غير قابلة للتداول (لا) يضم هذا المفهوم بالإضافة إلى مفهوم السيولة المحلية M2، كل الودائع و سندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية، و التوظيفات لا جل غير قابلة للتداول، ويطبق عليه مفهوم السيولة المحلية الإجمالية: $M3 = DD + CC + DDI + TD + B$
2. تهدف الادوات الكمية للسياسة النقدية إلى توجيه الائتمان المصرفي إلى صور معينة من الاستخدامات المرغوبة فيها من طرف البنك المركزي (لا): تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على حجم الائتمان البنكي في البنوك التجارية، بغض النظر عن المجالات والأنشطة الموجه إليها وتمثل آلية عمل الأدوات الكمية في التأثير على حجم الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى النظام البنكي والتي تكون في صورة نقود قانونية أو أرصدة دائنة لدى البنك المركزي

1.5 نقطة

3. يؤدي تدخل البنك المركزي في السوق المفتوحة إلى تغيير في سعر التوازن في السوق (نعم): يؤدي تدخل البنك المركزي في السوق المفتوحة إلى تغيير في سعر التوازن في السوق، فإذا تدخل بائعا للأوراق المالية مثلاً فإن ذلك يؤدي إلى خفض سعر هذه الأوراق المعروضة في السوق، والعكس صحيح وينعكس أثر سعر تلك الأوراق على أسعار الفائدة في السوق النقدية. (1.5 نقطة)
4. إن قدرة البنك التجاري في تقديم القروض تتوقف وتناسب عكسيا مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي (نعم): إن قدرة البنك التجاري في تقديم القروض تتوقف وتناسب عكسيا مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وطالما أن البنك المركزي هو الذي يتحكم في هذه النسبة ويحددها فإنه يمكن أن يستخدمها في التأثير على حجم الائتمان البنكي. (1.5 نقطة)

5. تؤثر القاعدة النقدية غير المقترضة سلبا على حجم المعروض النقدي من خلال الانخفاض في حجم العملة في التداول CC و احتياطات المصارف R (لا): وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بتصدير النقد المحلي في جانب المطلوبات مقابل ان تزيد الاوراق المالية الحكومية السندات في جانب الموجودات، و عندها ستزيد CC أو يذهب جزء منها إلى المصارف فتزيد عندها احتياطات المصارف R و تبعا لذلك يزيد عرض النقد. **1.5 نقطة**

6. تحاول السلطة النقدية في الجزائر تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية عبر التأثير على الأهداف الوسيطة التي تتميز بسرعة استجابتها لأدوات السياسة النقدية (نعم.): تلك المتغيرات النقدية الكلية التي يستطيع البنك المركزي من خلال ضبطها و تنظيمها تحقيق أهدافه النهائية (كلها او بعضها) وهذه الأهداف يمكن اعتبارها كؤشرات يكون تغييرها عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية. السؤال الثالث (04 نقاط): على ضوء دراستك للتضخم ميز بين نظرية كينز و فريدمان للتضخم وما مدى فعالية السياسة النقدية عند كل منهما؟

✚. ينظر كينز للتضخم على أساس أنه التضخم ظاهرة حقيقية ناجمة عن الزيادة في الطلب الكلي الفعال، ويفسره بالأسباب الحقيقية، حيث يبرر حدوث الفجوات التضخمية بالتصرفات الحقيقية للعناصر الاقتصادية. كما ان علاجه يتم عن طريق التأثير في المتغيرات الحقيقية. **1.25 نقطة**

✚ أما فريدمان فينظر للتضخم على انه ظاهرة نقدية أساسا، ويجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج. **1.25 نقطة** أما بخصوص مدى فعالية السياسة النقدية فينظر :

✓ فريدمان إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية و الفعالة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي **0.75 نقطة**
✓ أما كينز فيرى أن السياسة النقدية غير فعالة عندما يكون الاقتصاد في مرحلة فح السيولة، و هنا تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية. **0.75 نقطة**

السؤال الرابع (03 نقاط): يتأثر المضاعف النقدي بعدة عوامل تقلل من قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان، و من ثم الحد من زيادة العرض النقدي، بين ذلك؟

يتأثر المضاعف بعدة عوامل منها: rd : نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية، rt : نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الزمنية، a : مقدار ما يرغب الجمهور الاحتفاظ به على شكل ودائع زمنية، cr : مقدار ما يرغب الجمهور الاحتفاظ به على شكل عملة. **02 نقطة**
 e : مقدار يرغب المصرف الاحتفاظ به على شكل احتياطات فائضة

ولما كان $m = \frac{1+cr}{rd+rt+a+cr+er}$ ، وتبين هذه المعادلة أن أي زيادة في مجموع التهربات يعني تقبل المضاعف و تقليل عرض النقد و العكس صحيح **01 نقطة**